

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني .

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد البيرودي ، محمد إرشيدات .

المميز : _____

- خليل علي عبد الفتاح أبو سليم .
- وكيله المحامي يوسف الشجراوي .

المميز ضدهم : _____

- ١- حسان يوسف عبد القادر أبو اصبع .
- ٢- رياض يوسف عبد القادر أبو اصبع .
- وكيلهما المحامي أحمد مهيرات .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف عمان في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٥/٤٠١) تاريخ ٢٠١٦/٢/٩
القاضي : (بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية الزرقاء في القضية الحقوقية
رقم (٢٠١٣/٢٧٠) تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٨ وبالوقت ذاته رد دعوى المدعي تجاه
المدعى عليهما (المستأنفين) وتضمن المدعي الرسوم والمصاريف التي تكبدها
المستأنفين عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة).

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٥٤٥

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

- ١- أخطأت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وذلك لتقديمه بعد فوات المدة القانونية.
- ٢- أخطأت المحكمة عندما أخذت بجزء من الإقرار وتركت الجزء الآخر منه .
- ٣- أخطأت المحكمة عندما قررت أن المخالفة التي قدمها _____ وكيل المستأنفين المؤرخة في ٢٠١٣/٣/٢١ إبراء لذمة المميز ضدهما ذلك أن المميز قد قبض المبلغ كجزء وليس استيفاء لحقه .
- ٤- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وكان عليها أن تسأل المدعي عن إقراره وتفهمه عجزه عن إثبات دعواه وأن من حقه تحليف المدعى عليهما اليمين المتممة .
- ٥- يلتمس المميز من المحكمة إتاحة الفرصة له بتوجيه اليمين الحاسمة .

• _____ هذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

• بتاريخ _____ خ ٢٠١٦/٣/٢٧ قدم وكيل المميز ضدهما لائحة جوابية طلب في ختامها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٢ أقام المدعي خليل علي عبد الفتاح أبو سليم الدعوى البدائية الحقوقية رقم _____ (٢٠١٣/٢٧٠) لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء ضد المدعى عليهما :

- ١- حسان يوسف عبد القادر أبو اصبع .
- ٢- رياض يوسف عبد القادر أبو اصبع .

يطالبهما فيها بمبلغ (١٩٦٩٦) ديناراً مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وتغريمهما خمس الدين مؤسساً دعواه على الوقائع التالية :

- ١- قام المدعى عليهما بالتوقيع على اتفاقية تسوية ومخالصة وإسقاط حق شخصي للمدعي أمام مدعي عام محكمة أمن الدولة يقران فيها بانشغال ذمتها للمدعي بمبلغ (١٩٦٩٦) ديناراً و (٣٠) فلساً تستحق بعد انقضاء (٢٤) شهراً من تاريخ توقيع المخالصة في ٢٣/٧/٢٠١٠ .
- ٢- قام المدعي بتنفيذ هذه الاتفاقية أمام دائرة تنفيذ محكمة بداية الزرقاء إلا أن المدعي عليهما أنكرا الدين مما حدا بالمدعي لإقامة هذه الدعوى .

وبعد السير بإجراءات التقاضي وبتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٣ أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها المتضمن إلزام المدعي عليهما بدفع مبلغ (١٩٦٩٦) ديناراً للمدعي (المستأنف ضده) بالتكافل والتضامن وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة وعدم الحكم بالفائدة القانونية لعدم المطالبة بها في لائحة الدعوى وتغريمها بالتكافل والتضامن خمس المبلغ المحكوم به لصالح خزينة المملكة الأردنية الهاشمية .

لم يرتض المدعي عليهما بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٥/٤٠١) تاريخ ٩/٢/٢٠١٦ فسخ القرار المستأنف وبالوقت ذاته رد دعوى المدعي تجاه المدعي عليهما (المستأنفين) وتضمين المدعي الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنفين عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم يقبل المميز (المدعي) بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً تبليغه وكيل المميز ضدهما وتقدماً بلائحة جوابية بتاريخ ٢٧/٣/٢٠١٦ وضمن المدة القانونية .

وعن أسباب الطعن :

وعن السبب الأول من أسباب الطعن الدائر حول خطأ محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً .

وفي ذلك نجد إن المحكمة استندت إلى أن التبليغ المدعى عليهما إعلام الحكم البدائي بالنشر يجب أن يتم بعد مراعاة أحكام المواد (٧ و ٨ و ٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية وقد توصلت إلى أن التبليغ بالنشر على الصورة التي تم بها يعتبر تبليغاً باطلاً وفقاً لأحكام المادة (١٦) من القانون ذاته .

وحيث نجد إن قرار محكمة الاستئناف المذكور موافق للقانون والأصول وعليه فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز ويتعين رده .

وعن باقي أسباب الطعن التي تدور بمجملها حول النتيجة التي توصلت إليها محكمة الاستئناف وعدم توجيه اليمين في هذه الدعوى .

وبرجعنا إلى الإقرار الصادر عن المدعي بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢١ فقد جاء فيه :
(وعليه فإنني أسقط حقي الشخصي تجاه شركة التجدد الدولي لإدارة الاستثمارات المالية والشركاء فيها وهم حسان ورياض أبو أصعب وأتعهد بعدم المطالبة القضائية باتجاه الشركة والمذكورين أعلاه بأي حال من الأحوال حالاً ومستقبلاً) .

وإن وكيل المدعي وفي جلسة ٢٠١٥/٩/٨ وعلى الصفحة (٢٠) من محاضر الدعوى يقر بأن هذا السند موقع من موكله ولم ينكر توقيعه عليه .

وبالتالي فقد أقر المدعي بإسقاط حقه بالمطالبة تجاه المدعى عليهما ويعتبر المرء ملزم بإقراره ، وحيث إن هذه البيئة الخطية بيّنة كافية وبالتالي فإن طلب توجيه اليمين يكون على واقعة غير منتجة عملاً بالمادة (٢٢) من قانون البيئات لأن طلب اليمين في هذه الدعوى ما هو إلا لإثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي .

وحيث لا يجوز توجيه اليمين على واقعة قام الدليل على ثبوتها (انظر قرار تمييزي رقم ٢٠٠٦/٥٥٥ ورقم ٢٠٠٧/٣٨٣٢) وعليه تكون اليمين غير مقبولة وأن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف يكون واقعاً في محله وأن أسباب الطعن لا ترد على القرار المميز مما يستدعي ردها .

أما بخصوص اللائحة الجوابية فإنه وعلى ضوء معالجتنا لأسباب التمييز ما يكفي للرد عليها فنحيل إليها تحاشياً للتكرار .

هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٣٠/١٠/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق ب . ع